دور منظمات المجتمع المدني في دعم العملية الانتخابية (ليبيا أنموذجا)

أ . رانيا الصادق علي محرز ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ تيجي
جامعة الزنتان

المقدمـــــة :

شهدت السنوات الأخيرة وما تزال نقاشا واسعا وثريا ومتنوعا حول موضوع مؤسسات المجتمع المدني والإشكاليات المرتبطة بها ، الآن هذه المؤسسات تعد ضرورة جوهرية في عملية التنمية السياسية والاتجاه نحو الحكم الديمقراطي والابتعاد عن الاستبدادية في ممارسة السلطة ، المجتمع الذي تتوفر فيه سبل التعبير سواء كانت منظمات ريادية وفاعلة أو منظمات في قيد الإنشاء فهو مجتمع واعد ، كذلك الشعوب دائما ما تنادي بالتغيير وللأفضل نضرا ؛ لأن من طبيعة الحياة البشرية لا يوجد شي كامل والطبيعة البشرية مختلفة في التفكير والآراء حتى لو كانت تعتنق في نفس الأديان والعقائد .

إن حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحق المشاركة في الشؤون العامة هي حقوق الإنسان التي تمكن الشعوب من تبادل الأفكار وتكوين أفكار جديدة والاشتراك سوية ومع آخرين للمطالبة بحقوقهم ، وعبر ممارسة هذه الحريات العامة ، والتي من خلالها نستطيع المشاركة في النشاط المدني وبناء مجتمعات ديمقراطية . غير أن الحد منها يقوض التقدم الاجتماعي . وحيث من الملاحظ ظهر مفهوم المجتمع المدني أو مؤسسات المجتمع المدني من أكثر المفاهيم تداولا بعد تغيير الذي حدث في النظام السياسي السابق في ليبيا بعد عام 2011م . كما أصبح الحديث عن أدوار ووظائف ومؤسسات المجتمع المدني خلال مرحلة التغيير ، ودورها في استقرار النظام من أكثر الأدوار قربا إلى دعم عمليات التغيير والاستقرار في المجتمع نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الأخيرة ، والمتعلقة بتطور الدولة الليبية وبداية تأسيس مرحلة جديدة .لذا من المهم الحديث عن بداية ظهور مؤسسات المجتمع المدني كيف نشأت ، وماهية المجتمع المدني وما علاقة مؤسسات المجتمع المدني في التسريع والضغط بالعملية الانتخابية .

مشكلة البحث وتساؤلاته :

تبدو ظاهرة المجتمع المدني في الوطن العربي ، أحيانا أقرب إلى الموضة السياسية

أكثر منها حقيقية واقعية في الحياة العامة فمن بداية ثمانينات القرن الماضي فقد دأبت النخب العربية إلى تداول مفاهيم معينة بين كل فترة وأخرى دون فائدة ملموسة وهدف حقيقي بقت شعارات رنانة ، حول القومية والعالمية والاشتراكية وأخيرا حقوق الإنسان التي تعتبر هدف أساسي لهذه المنظمات الحالية التي سعت جاهدة للإثبات نفسها ووصل عددها للاف رغم عدم قابلية البعض لها والتخوف من مصادرها التساؤل المهم وهو هل هذه المنظمات لديها من الاستقلالية والوطنية التي تجعل منها المساند الأول والرئيسي للعملية الانتخابية أم لا ؟ هذا ما سنقوم بالبحث من خلاله .

أهداف البحث :

توضيح مفردات المجتمع المدني وبيان الأهداف والوظائف والنشأة المنظمات والعمل الذي تقوم به وبيان الدور السياسي الذي تقوم به وخدمة المصالح العامة .

أهمية البحث :

فهم خصوصية المنظمات المجتمع المدني وكيفية الاستفادة منها واستثمارها لخدمة الأفراد داخل ليبيا بالشكل العلمي السليم باعتبار أن هذه المنظمات ظاهرة جديدة وفرضت من الخارج .

منهجية البحث :

لقد قمت باختيار المنهج التاريخي لتتبع مسارات عمل المنظمات خلال الفترات السابقة والمنهج التحليلي لغرض التحليل وفهم المفردات العلمية .

حدود البحث : الفترة الممتدة منذ سنة 2011- 2024 .

عناصر البحث :

بناءً على إشكالية البحث والمنهج المتبع فيه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور فضلاً على المقدمة والخاتمة.

المحور الأول : لمحة عن مفهوم المجتمع المدني وبداية ظهوره . و**المحور الثاني :** أهمية العلاقة بين المجتمع المدني والمفوضية العليا للانتخابات و**المحور الثالث :** دور منظمات المجتمع المدني كقوة ضاغطة في عملية التسريع بإجراء الانتخابات القادمة . وفي نهاية البحث خاتمة اشتملت على النتائج التي توصل إليها الباحث .

المحور الأول ـ لمحة عن مفهوم المجتمع المدني وبداية ظهوره .

بداية ظهور هذا المفهوم في المجتمع الأوروبي ، حيث ارتبط بالتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الذي شهدته أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع

عشر ، حيث شهدت هذه الفترة تقلص دور الكنيسة في الأمور السياسية ومن ثم انعدام دورها ، وبالتالي ظهور الدولة المدنية ، كما شهدت هذه الحقبة انتقال المجتمع الأوروبي من المجتمع الزراعي إلي المجتمع الصناعي ، كما تعززت الفردية من جهة ، وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية . (1)

أما عن نشأة المفهوم في المجتمع العربي : فله خصوصية كما يطرحها الدكتور محمد عابد الجابري حيث يتساءل قائلا بأي" حق "يمكن نقل هذا المفهوم إلي مجتمعات لم تعش هذه التطورات مثل " المجتمع العربي " ذلك المجتمع الذي مازال محتفظ بالقبيلة كمكون أساسي فيه أيضا كما يرى أن الهدف من طرح هذا التساؤل ليس التشكيك لا من قريب ولا من بعيد ولكنه يضعنا كباحثين عرب في تساؤل أيهما أقرب للشعوب العربية وما مدي ايجابية دورهم مع أن لو تكلمنا عن الواقع الليبي فنجد أن الاثنين كانا معا في هذه المرحلة وهذا مالا حضناه خلال زيارة المبعوثين والسفراء لبعض القبائل للتشاور عن الأوضاع السياسية الراهنة ومشاركة مشايخ القبائل في حل العديد من المشاكل السياسية والأمنية ، كذلك ربما يقتصر دور منظمات المجتمع المدني مع فئة الشباب والمتعلمين أكثر من فئة الشيوخ ، ففي الماضي الصراع حين يحدث قبليا كان ينتهي قبليا علي عكس هذه الفترة تشعبت المفاهيم والفوضى أصبحت أكبر من دور القبيلة أو مؤسسات المجتمع المدني وهذا راجع لضعف الجهات الأمنية الموجودة .أيضا تعدد المسارات وتشعبها وخاصة لما يتمتع به المجتمع الليبي من خواص تجعل منه نموذجا منفردا سواء في الإشكاليات وطرق حلها .

ـ تعريف المجتمع المدني لغة واصطلاحا : (مجتمع القوم ، اجتماعهم ، أو مكانه أو زمانه) وبالتالي فهو لا يؤدي معني اللفظ الأجنبي الذي نترجمه إلي العربي غير societe, أو society والذي يعني عددا من الأفراد يشكلون مجموعة أو جماعة بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض ، أما لفظ مدني فهو يحيل في اللغة العربية إلى المدينة الحاضرة وبناء إلي ذلك قارن باحثين في اللغة العربية وجدوا قربها وما يقابلها هو (الاجتماع الحضري).

فالمجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي ، التحول الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع ، ولكن أيضا بفعل النضال من اجل تحقيقه عبر مطالب معينة كمطالب حقوق الإنسان والمواطن . مفهوم مؤسسات المجتمع المدني يشير إلى

مجموعه من الأعمال أو المؤسسات المنظمة وبطريقة مستقرة . كذلك يرى ماكس فيبر المؤسسة على أنها (تجمع يتمتع بقوانين أو أنظمة داخلية يمكن أن تنطبق بنجاح نسبي داخل منطقة عمل محدودة على هؤلاء الذين يعملون بطريقة يمكن تحديدها وفق معايير معينة) .والمؤسسة هي كل تنظيم يرمى إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح . وهي مجموعه القواعد والقوانين الموضوعية تلبية لمتطلبات المصلحة العامة كالقضاء والجيش والمجلس النيابي وغيرها . والمؤسسة (أسس) هي جمعية أو معهد أو شركة أسست لغاية اجتماعية أو أخلاقية أو خيرية أو علمية أو اقتصادية . ويعتبر إيزنشتان أن المؤسسة (كيان ينظم معظم نشاطات أعضاءه في مجتمع أو جماعة وفقا لنموذج منظم معين يرتبط ارتباط وثيقا إما بالمشاكل الأساسية أو باحتياجات هذا المجتمع أو هذه الجامع هاو ببعض أهدافها) .[3]

والمؤسسة هي لفظ يطلق على كل نظام سياسي اجتماعي واقتصادي قائم في مكان ما بكل ايجابياته وسلبياته . ويدخل في نطاق المؤسسة نظام الدولة وأهل الحكم وطريقة الوصول إليه سواء كانت مشروعه أو غير مشروعه وسلطات الحكام وضوابط هذه السلطات الأحزاب القائمة أن كان هناك أحزاب والوسائل المقبولة أو المرفوضة التي تجرى عليها اللعبة السياسية .

علاقة المجتمع المدني بالدولة في ليبيا :

تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما ، ويسهل التعرف عليها وتحديدها عندما تكون طبيعة النظام معروفة وثابتة ، إن كان ديمقراطيا وشموليا أو تسلطيا ، ولكن يختلف مع النموذج والحالة الليبية والتي في تحول استمر طيلة عقد ونيف من الزمن ولا زالت ؛ إن حداثة المجتمع المدني وظهوره مع ثورة السابع عشر من فبراير وسرعة ازدياده ووصوله إلى الآلاف من المنظمات أمر يدعى إلى الاستغراب والتعجب ، هذا وإن سلمنا جدلا أنه منع من مزاولة نشاطه في حقبه النظام السابق الذي كان محتكرا على أفراد من النظام أنفسهم مثل مؤسسه ألقذافي الخيرية وعائشة الخيرية والسنابل وغيرها التي اهتمت بالإعمال الخيرية ولم يكن بها تنوع أفكار مغايرة عن فكر وفلسفة النظام ورويته لليبيا والقارة والعالم . أيضا اهتمام الدول الخارجية بالمعارضة السياسية ودعمهم المستمر لها جعل من منظمات المجتمع المدني بوابة لتدخل الدول في الواقع السياسي الليبي وفرض هيمنتهم عليه .

ومن الجهات الفاعلة في المجتمع علي سبيل المثال :

ـ المدافعون عن حقوق الإنسان ، بمن فيهم الناشطين على شبكة الانترنت .

ـ منظمات حقوق الإنسان (المنظمة غير حكومية والجمعيات ومجموعات دعم الضحايا

ـ التحالفات والشبكات (بشان ، أمثلة حقوق المرأة أو حقوق الطفل أو القضايا البيئية ، وحقوق الأرض ، وغيرها .[2]

ـ الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم .

ـ المجموعات الاجتماعية (الشعوب الأصلية والأقليات والمجتمعات الريفية).

ـ المجموعات القائمة علي أساس ديني (الكنائس والمجموعات الدينية) .

ـ الاتحادات والنقابات وكذلك الجمعيات المهنية مثل رابطة الصحافيين ورابطات القضاء وروابط المحاميين ونقابات المحاميين وروابط الصلح واتحادات الطلبة)

ـ الحركات الاجتماعية (حركات السلام وحركات الطلبة ، وحركات مناصرة الديمقراطية)

ـ المهنيون الذين يساهمون مباشرة في التمتع بحقوق الإنسان مثل العاملين الإنسانيين والمحاميين والأطباء والعاملين الطبيين).

ـ أقارب وروابط ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

ـ المؤسسات العامة التي تبذل أنشطة بهدف تعزيز حقوق الإنسان (المدارس والجامعات والهيئات البحثية .

المحور الثاني ـ أهمية العلاقة بين المجتمع المدني والمفوضية العليا للانتخابات :

يعتبر أحد أهداف المجتمع المدني هو السعي للتطوير الدولة سياسيا ، أي : الوصول بها للمرحلة الاستقرار السياسي والضمان الاجتماعي المتمثل في بسط الأمان والسيادة لكافة ربوعها وهذا لا يتأتي إلا بمحاولات جادة من خلال فتح قنوات الحوار وإقامة ورش العمل في كل المدن للوعي السياسي والتجهيز للمرحلة الفاصلة في عمر الدولة الليبية والمتمثلة في الانتخابات . أيضا ما مدي جاهزية الشعب لخوض غمار تجربة تكررت كثيرا على أذهانه ولكن لم يجني ثمارها وليس بالبعيد فافي أحد الأعوام التي مضت تمكن المجتمع الليبي من الحصول على بطاقة الناخبين حتى وصل عدد المشاركين حوالي 2 مليون مواطن قام بأخذ بطاقتهم من مراكز الانتخابات ووصل عدد المنتخبين فقط للانتخابات الرئاسية فوق الخمسين وهذا ربما

رقم لم يكن في الحسبان . من المسؤول ومن المعرقل ومن الذي يحاسب عن التأخير وعن المماطلة . هنا يبرز دور المنظمات المجتمع المدني وفاعليتها ومدى استجابتها للظروف الطارئة وبعض التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على اعتبار هذه المنظمات حرة ولديها استقلالية سياسية وتتمتع بالشفافية ، ولكن ليبيا من الدول التي لديها خصوصية سياسية واجتماعية واقتصادية تلاقت مع التغيير السياسي الذي حدث مع ظهور وتعدد التيارات المختلفة

فبالتالي لو تصورنا المشهد فسوف نسلم لبعض من الاحتمالات إما الفهم لحقيقة كياننا الليبي ومشاكله والسعي نحو المصالحة الوطنية الشاملة ومن خلال أبناء الوطن أنفسهم لإيقاف النزيف الذي استمر لأكثر من عقد من الزمن وتقليص ثغرات التدخلات الدولية وحصرها في التعاون الدولي والعلاقات الدولية المبنية علي الاحترام الدولي ، هنا من المرجح سوف تقوم منظمات المجتمع المدني بدورها على أكمل وجه وتصل إلى ما تصبو له .

المفوضية العليا للانتخابات :

اسم الهيئة ورد اسم (المفوضية العليا للانتخابات) في القانون رقم (3) لسنة 2012 بشأن إنشائها الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في يناير 2012 ، وهو أول اسم يطلق علي هذه الهيئة منذ تأسيسها ، ويحمل هذا الاسم المعاني والمصطلحات التالية :

المفوضية : الهيئة المخولة من السلطة التشريعية .

الوطنية : هيئة تدار بكوادر وخبرات ليبية .

العليا : السلطة الانتخابية الأعلى في البلاد .

للانتخابات : تختص فقط بإدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية .

المفوضية العليا للانتخابات تختص فقط بإدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية .

ويشار إليها في المنظمات الدولية بالرمز (HNEC) وهي اختصار لأسمها باللغة الإنجليزية : HIGH NATINAL EIECTIONS COMMISSION

وهي هيئة فنية غير سياسية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، مقرها مدينة طرابلس ، ولديها عدد(25) مكتب انتخابي موزعة على جميع أنحاء ليبيا[4]

باعتبار أن المفوضية العليا للانتخابات هيئة مستقلة والمسؤول الوحيد عن إجراء الانتخابات في ليبيا ووضع ضوابط وآليات الترشح ، أسست بموجب قانون أصدره المجلس الوطني الانتقالي عقب انتهاء الحرب الأهلية الأولى وإسقاط نظام الجماهيرية

لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام ويقوم هيكلها التنظيمي على مجلس المفوضية وإدارة عامة .

حيث من المهم الإشارة إلى أن ما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة مجالات المجتمع كالتعليم والصحة ، والرعاية الاجتماعية البيئية إلى غير ذلك حيث أن المواطنون ينشؤون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلي جهود الحكومة ، وهذا في الوضع الطبيعي للدول التي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي على خلاف مع الواقع السياسي الليبي . فهذا الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار المهمة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في الآتي :

وظيفة تجميع المصالح : من خلال تتبع منظمات المجتمع المدني لمشاكل ومطالب وقضايا الجمهور ، والقدرة علي بلورة هذه القضايا في موقف جماعي موحد ، يحدد الأولويات التي يحتاج الجميع إلى تحقيقها وصقلها في قالب واحد ، وتعزيز موقف جماعي من خلال النقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال ، وتعزيز مبدأ التفاوض مع الحكومة أو الدولة . (5)

التنشئة الاجتماعية والسياسية : وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه

من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الــولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية .

وضيفة حل الصراعات والمنازعات المجتمعية وحسمها : ويتم ذلك من خلال المنظمات المجتمع المدني من خلال أعضاء هذه المجموعة ، بحيث تعمل علي حل المشاكل وفق النقاش والحوار دون اللجوء إلى العنف أو أجهزة الدولة . (6)

التعبير والمشاركة الفردية والجماعية : فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية ، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح ، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة بأنهم قادرون على العمل الإيجابي التطوعي دون قيود .

إفراز القيادات الجديدة : حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها ، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويها ، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي ، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي تؤكلها لهم . [7]

وظيفة إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية : تعتبر هذه النقطة أهم ميزة يسعى اليها المجتمع

المحور الثالث ـ دور منظمات المجتمع المدني كقوة ضاغطة في عملية التسريع بإجراء الانتخابات القادمة :

قد تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ، محليا أو وطنيا أو إقليميا أو عالميا ، عقبات تهدف للحيلولة دون القيام بأنشطتهم المشروعة أو التقليص من تأثيرها أو إيقافه أو عكسه وذلك بسبب انتقادهم أو معارضتهم لمواقف الحكومة أو سياستها أو اجراءتها، وقد تشمل هذه العقبات فرض قيود على الحرية والاستقلالية ، او المضايقة والترهيب وارتكاب أعمال الانتقامية أي (العقاب أو الثأر) ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كذلك هناك تدابير قانونية تعيق عمل المجتمع المدني وهي التي تستند إلى القانون أو الإحكام القانونية . اشتراط تسجيل دون الحصول على مزايا إيجابية (مثل المزايا الضريبية) [8] الحد من أنواع الأنشطة التي يمكن القيام به . فرض العقوبات الجنائية علي الأنشطة غير المسجلة . وهذه التدابير من شأنها أن تقوض عمل المجتمع المدني حتى ولو لحضنا مدي حرصه وتبنيه لبعض قضايا الداخل .

إن إسهام بعض مؤسسات المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية عبر المبادرات التي تقدمت بها يعد خطوة في ترسيخ وحدة الجبهة الداخلية والاستقرار السياسي والاجتماعي ، لكن هذه المبادرات في معظمها لم تتمكن من تحقيق أهدافها دور المنظمات المجتمع المدني إلى إقامة انتخابات عادلة ليس بالضغط وإنما بالمشورة نضرا؛ لأنه من خصائص المجتمع إسلامي محافظ ليس كذلك بالترهيب وقفل وسرقة صناديق الاقتراع ،إنما ما تقتضيه الحالة الليبية في الساحة السياسية أمر فيه الكثير من الشد والجذب نضرا ؛ لأن ليبيا البلد الو حيد سرعان ما تتغير فيه المفاهيم ولكن من منظور علمي وعملي فالمنظمات موجود منذ بداية الدولة الليبية حتى ولو أن اختلفت المسميات .[9]

من الوسائل التأثير المهمة لدى مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة للدولة ، الأعلام أو إخبار صانعي هذه السياسة بمطالبها فحسب ، وإنما تسعي أيضا إلى تحقيق هذه المطالب ، لذلك فهي تبحث عن أساليب خاصة للإقناع أو إرغام

صانعي السياسة العامة بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والعناية والاستجابة ، وفيما يلي أهم هذه الأساليب .

أولا ـ تعبئة الرأي العام والتأثير في الأحزاب السياسية وتوفير المعلومات : يعتبر الرأي العام هو خلاصة الرأي السائد بين مجموعه من البشر اتجاه قضية معينة في وقت معين وليس من الضروري أن يكون هو رأي الأغلبية ، فقط يكون في البداية رأي فرد أو عدد قليل من الأفراد ، يتطور هذا الرأي ليكون رأيا عاما[10] . لهذا فأن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأثير في الرأي العام من خلال وسائل الإعلام السمعية والبصرية والصحف ، وعقد الندوات والمؤتمرات ، اذا تلجا هذه المؤسسات إلي شن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة أو إثارة اهتمام الحكومة لمشكلة معينه يجب حلها ، مما يؤدي إلى إقناع الحكومة أو إرغامها على اتخاذ سياسة عامة لمعالجة القضية أو حل المشكلة .[11]

ثانيا ـ التأثير في الأحزاب السياسية : تعرف الأحزاب السياسية بأنها (تنظيمات تضم عدد من الأشخاص يعتنقون أفكار سياسية واحدة ، والتي تعمل على ضمان تأثيرها على إدارة الشؤون السياسية في الدولة) فالأحزاب السياسية تقوم بوظائف جوهرية في التأثير في صنع السياسة العامة من خلال ما يلي :

1 ـ العمل كجسر يربط بين الحكومة والمواطنين .

2 ـ تعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات والتناقضات الاجتماعية من خلال لقاءاتهما ومناقشتها داخل البرلمان وخارجه .

3 ـ التخفيف من مركزية ممارسة السلطة والانفراد بالقرار ، والتعبير عن طموحات المواطنين المشروعة وترشيد قرارات الحكومة .

4 ـ مراقبة السلطة التنفيذية : فالأحزاب تساعد على زيادة وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين ، وزيادة ثقتهم في أنفسهم وتنمية وعيهم الوطني .[12]

ج ـ توفير المعلومات : إن طبيعة المجتمعات الصناعية المتقدمة أضافت بعدا أخر لفهم ضرورة المجتمع المدني . إذ أن ثورة المعلومات بما أحدثته من تراكم في كمية المعلومات وتنوع في مضمونها ، جعلت من دور مؤسسات المجتمع المدني ضرورة فهذه المؤسسات تركز على قضايا محددة أو ترتبط بقطاعات محددة في المجتمع ومن ثم فهي الأكثر قدرة على توفير المعلومات لصانع السياسات العامة .

ثالثا : المساندة الانتخابية والإضراب والتظاهرات والاعتصام واللجوء إلى القضاء

أ / المساندة الانتخابية : يعد الانتخاب وسيلة الأحزاب للوصول للمقاعد نيابية وبالتالي لتولي السلطة في المجتمع ولإظهار مدى التأييد الشعبي الذي تتمتع به هذه الأحزاب عن طريق الحصول على تأييد الرأي العام لها .

وتستخدم مؤسسات المجتمع المدني هذا الأسلوب من آن لآخر وخاصة في وقت الانتخابات بهدف مساعدة مرشح ما على الفوز وإسقاط مرشح أخر .إذا يقضي النظام الانتخابي للدولة بإجراء انتخابات أولية لاختيار مرشحين قبل الانتخاب العام (انتخابات الرئاسة الأمريكية مثلا) حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تكثيف المساندة الانتخابية في أثناء حدة الانتخابات الأولية ، وتهدف المؤسسات من وراء المساندة أن تتهيأ لها في المستقبل حرية النفاذ إلى صانعي السياسة العامة.[13]

ب ـ الإضراب / الاحتجاج / التظاهرات / الاعتصام : تلجا مؤسسات المجتمع المدني إلي هذه الأساليب السالفة الذكر ، وفي السنوات الأخيرة انتشرت هذه الأساليب كأداة للتعبير عن المصالح في معظم الدول .[14]

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأساليب المستخدمة من مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما تأخذ شكلا سلبيا في التأثير على عملية صنع السياسة العامة ، أي في صنع تطبيق قرارات أو سياسات معينة تعرقل مصالحها أو المصالح العامة . فتلجا إلى التظاهر في الشوارع والساحات والاعتصام في مكان معين بشكل سلمي والإضراب عن العمل لفترة معينة أو مفتوحة لحين تحقيق المطالب . [15]

وفي النظم التسلطية قد تأخذ شكل مقاطعة لخطاب قائد تسلطي وقد يأخذ شكل الاعتصام كنوع من الاحتجاج مع احتمال تعرض المعتصمين للبطش بهم وإلقائهم في السجون .[16]

ج ـ اللجوء إلى القضاء والمحاكم : وقد تلجأ مؤسسات المجتمع المدني إلى المحاكم المستقلة للدفاع عن حقوق وحريات أعضائها التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض والإنصاف لهؤلاء ومن أمثلة مؤسسات المجتمع المدني إلى تلجأ لهذا الأسلوب مؤسسات (حقوق الإنسان وحماية البيئة من التلوث) إذ ترصد هذه المؤسسات التجاوزات التي أحدثتها أو التي قد تحدثها بعض مؤسسات الدولة ومن ثم تقييم دعاوى ضد هذه المؤسسات في المحاكم .[17]

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث دور منظمات المجتمع المدني والوسائل التي تستخدمها في الحث والتشجيع على العملية الانتخابية ، حيث تناول البحث ثلاث محاور رئيسية تناول المحور الأول نشأة منظمات المجتمع المدني وتناول المبحث الثاني دور مؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات وأما المحور الثالث فتناول دور منظمات المجتمع المدني في التسريع في الانتخابات ويشير البحث إجمالا إلى الثورة الاجتماعية السياسية في قالبها التنظيمي كمنظمات لها ثقل تعبوي جماهيري قد تنجح في بعض الدول عن غيرها وقد لا تتماشي مع بعض خصوصيات بعض الدول . حيث يعتبر الهدف الأسمى والرئيسي لهذه المنظمات هو إيصال المشاكل وتجميع المصالح والأهداف المراد تحقيقها إلي صانعي السياسة العامة في الدولة وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة عن هذه المشكلة المراد حلها أو هذه المصالح او نحو تحقيق خطط مستقبلية . كما تعمل أيضا عن طريق الرقابة على تنفيذها ورصد الانحرافات والتجاوزات التي يقوم بها منفذو السياسة العامة .

ومن خلال ما تم بحثه نستخلص مجموعه من النتائج :

1/ إن المجتمع المدني متغير عبر الزمن وكل عصر ولديه أساليبه الخاصة .

2 / يهدف المجتمع المدني إلى التطور الديمقراطي والانفتاح وتبادل الآراء .

3/ إن منظمات المجتمع المدني توثر تأثير مباشر في عملية صنع القرار السياسي .

4 / إن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير وفعال فهي حلقة وصل بين المجتمع والحكومة .

5 / ضرورة استقلالية منظمات المجتمع المدني تنظيما وتمويلا عن ألدوله .

الهوامـــــش :

1 / غي هرمية وآخرون ، علم السياسة والمؤسسات السياسية ، هيثم اللمع ، دار النشر ، المؤسسة الجامعية (بيروت) ط(1) 2005م ، ص 348،383

2/ المرجع السابق ، ص 384، وينظر ايظاً ، احمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 بيروت ، 2000م ، ص 80 ، 84

3/ دليل عملي للمجتمع المدني ، الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة .

4/ دليل عملي للمجتمع المدني ، الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة .

5/ ويكبيديا ،

(6) حسين سالم مرجين ، المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011 ، مجلة جامعه عمر المختار ، بنغازي ، ص 7 /14

7)أحمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة ، جامعه النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2007 ، ص 112،113 .

8/ ـ رعد صالح الالوسي : التعددية السياسية في عالم الجنوب ، ط1 ، مجدلاوي للنشر ، عمان ، 2006 ، ص 56

9/ كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مصدر سابق ، ص 178 -179 .

10/ المصدر نفسه ، ص 125 .

11 / ـسهيل حسين الفتلاوي ، طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص 114

12/ سعيد سراج ، الراي العام ، مصدر سابق ص 243 .

13 / أحمد عبد الهادي حسين الجنابي ، مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة ،دراسة نظرية ، مصدر سابق ص126 .

14 / د : عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3 ، 2000 ، ص 58 .

15 / د : نادية فاضل عباس ، دراسة في المجتمع المدني (العراق أنموذج) ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 38 ، ك1 ، / 2008 ص 80 ـ ص 81 . كذلك ينظر د احمد شكر الصيب يحي : مستقل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص32 ـ ص 37

16 / رعد صالح الالوسي : التعددية السياسية في عالم الجنوب ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 56

17 / أحمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ، مصدر سابق ، ص 126 كذلك ينضر د سهيل حسين الفتلاوي : طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص 114 .